دور الاستثمارات العربية البينية في تعزيز مسار التكامل الاقتصادي العربي

الاستاذ:عبد الله جعلاب

المدرسةالتحضيريةفيالعلومالاقتصادية،التجاريةوعلومالتسييرالقطبالجامعي-القليعة

ملخص

إن الواقع الذي أفرزته نهاية القرن العشرين، فرض على مختلف الدول التفكير والاتجاه إلى تكوين تكتّلات اقتصادية، ولقد كانت الدول العربية من بين أوائل التجمّعات الإقليمية التي حاولت تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها، ورغم المحاولات العديدة إلاّ أنها قد اصطدمت بعوائق، منها السياسية والاجتماعية، الاقتصادية والقانونية، وانتكاسات حالت دون الوصول إلى التكامل الاقتصادي العربي.

وجاءت هذه المقالة لبحث الدور الأساسي الذي تلعبه الاستثمارات العربية البينية، ومدى مساهمتها في تعزيز مسار التكامل الاقتصادي العربي.ويؤدّي تنشيط الاستثمار العربي البيني إلى إقامة تعاون اقتصادي عربي مشترك، يعمل على تحقيق تنمية اقتصاديات الدول العربية، وتكون لاحقًا، البداية لبناء تكامل اقتصادي عربي فعّال، له مكانته ضمن التكتلات الاقتصادية الدولية الكبرى.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي العربي – الاستثمارات العربية البينية - تنمية اقتصادية.

Abstract:

At the end of the 20th century, different countries have been obliged to establish an economic coalition. The Arab countries were the first that tried to achieve economic integration despite the obstacles they faced.

This article aims to study the main role of the intra Arab investments and their contribution to strengthen the process of the Arab economic integration, and to the widening of the Arab productive infrastructures. It also helps in setting up cooperation which will have its place among international economic consortiums.

Key words: Arab economic integration, intra-Arab investments, economic development.

مقدمة :

لقد كانت الدول العربية، سبّاقة لإقامة التكامل فيما بينها، معتمدة على مجموعة من الإمكانيات المادية والاقتصادية والطاقات البشرية التي تتوفّر عليها، إلى جانب مجموعة أخرى من المقومات غير الاقتصادية، وقد اتخذت في سبيل ذلك العديد من القرارات التي اتّسم تنفيذها بالتباطؤ الشديد أحيانًا، وعدم التنفيذ لها في أحايين كثيرة.

بات من الضروري على الدول العربية، أن تعمل على إحياء تكاملها الاقتصادي، بتطوير التبادل التجاري بين الأقطار العربية، وتوسيع انتقال رؤوس الأموال بينها، عن طريق تنمية الاستثمارات العربية البينية، وبالتالي خلق صناعات عربية ذات كفاءة وقدرة إنتاجية عالية.

ويعتبر الاستثمار العربي البيني من بين المداخل الهامة لتعزيز مسار التكامل الاقتصادي العربي، في ظل الظروف والتغيرات الاقتصادية الراهنة، فالاستثمار البيني من شأنه أن يؤدي إلى تنمية وتعزيز القطاعات الإنتاجية العربية، ورفع مستوى إنتاجها، وخلق صناعات جديدة في الدول العربية، بالإضافة إلى الدور الذي سيلعبه في زيادة التلاحم والتشابك بين الاقتصاديات العربية، لتسهيل عملية دمجها وتعزيز مسيرة تكاملها.

بحيث أصبحت تبذل جهود على المستوى القطري والإقليمي العربي، لاستعادة الاستثمارات العربية المهاجرة وتوطينها داخل الدول العربية، لرفع مستوى الاستثمار العربي فيها، لأن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة غير العربية إليها ضعيفة، وموجّهة نحو قطاعات معينة، ممّا لا يخدم مصلحتها في تطوير هياكلها الإنتاجية، من جهة، وبرفع مستوى تجارتها الخارجية بما فيها البينية، من جهة أخرى.

لذلك، فإن تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، عن طريق تسهيل حركة الاستثمارات العربية البينية كواحدة من أهم أدوات التكامل الاقتصادي، هو أمر تفرضه متغيّرات الوضع الدولي، التي تدفع التجمّعات الإقليمية إلى التكتّل حفاظًا على مصالحها، في مواجهة تيارات العولمة.

من خلال ما تقدّم فإن الإشكالية الرئيسية لهذا المقال تتمثّل في التساؤل الجوهري التالي:

❖ **ما هو واقع الاستثمارات العربية البينية وما مدى مساهمتها في تعزيز مسار التكامل الاقتصادي العربي؟**

ولمعالجة هذه الإشكالية الرئيسة يتم التطرّق إلى التساؤلات الفرعية التالية :

✓هل يعتبر الاستثمار العربي البيني إحدى الأدوات المناسبة لتعزيز مسار التكامل الذي تبنّته الدول العربية لأوضاعها الاقتصادية؟

✓ما هو حجم الاستثمار العربي البيني، وما هي الأسباب التي أعاقت رفع مستواه وجعلته دون طموحات وجهود الدول العربية المبذولة لأجله ؟

✓ كيف يمكن تشجيع الاستثمار العربي البيني ليساهم في تعزيز مسار التكامل الاقتصادي العربي؟

وبهدف معاينة واقع الاستثمار العربي البيني، ومدى مساهمته في تعزيز مسار التكامل الاقتصادي العربي، ومتطلّبات ذلك، ارتأينا أن نتطرّق لهذا البحث من خلال المحاور التالية:

المبحث الأول:مفهوم الاستثمار،مناخه والجهود العربية في جذبه.

المبحثالثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

المبحثالثالث: الاستثمار العربي البيني كأداة لتعزيز مسار التكامل الاقتصادي العربي.

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار، مناخه والجهود العربية في جذبه.

المطلب الأول مدخل تعريفي: تعددت مفاهيم الاستثمار إلى تعاريف مختلفة، اختلفت باختلاف النظريات المفسّرة لعمليات الاستثمار، وباختلاف نظرة كل من الفرد أو المؤسّسة إلى رأس المال.

أ- **تعريف الاستثمار:**ومن أهم التعاريف للاستثمار يمكن أن نذكر:

- الاستثمار عبارة عن تضحية لضمان المستقبل وهكذا يأخذ بتوازن بين الحاضر والمستقبل[1].
- الاستثمار هو حصول شركة على أملاك إنتاجية تضاف إلى ماتملكه، ويكون هذا الاستثمار على شكل رأس مال ثابت إذا كانت الأملاك مستعملة في عدة دورات إنتاجية في الصناعة كالآلات مثلاً، وعلى شكل رأس مال متنقل إذا كانت الأملاك مستهلكة في عدة دورات إنتاجية كالمباني الصناعية، الآلات... وعلى شكل رأس مال متنقل كذلك إذا كانت الأملاك مستهلكة في دورة إنتاجية كالمواد الأولية، الطاقوية، والقابلة للتحول.
- الاستثمار هو توظيف الأموال المدّخرة للحصول على دخل منها[2].

---

[1]_ميلودي أبو بكر، **اختيار الاستثمار وتقييم المشاريع**، دار الآفاق، الجزائر، ص 12.

[2]_حسن توفيق، **الاستثمار في الأوراق المالية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1981، ص 08.

■ الاستثمار يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة (وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للمدخر)، أملاً في الحصول على إشباع في المستقبل[1].

ب- تعريف مناخ الاستثمار: إن مناخ الاستثمار يمثل المحدّدات والعوامل المؤثّرة على قرارات المستثمرين الأجانب والمحلّيين، ومن العوامل المشكّلة لمناخ الاستثمار في أيّ دولة، نجد: الاستقرار السياسي،الاستقرار الاقتصادي، وفرة الموارد وانخفاض التكاليف، القوانين والتشريعات السارية المفعول، توفر المواد الأولية والهياكل القاعدية، المناخ الثقافي والاجتماعي.

ت- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: يعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر دوليًا، وفقًا لأهم المنظمات الدولية المعنية، وهي صندوق النقد الدولي، مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية، ومنظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية، على أنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي، الذي يعكس حصول المستثمر المقيم (المستثمر المباشر) في اقتصاد ما، على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر) في اقتصاد آخر،وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل، بين المستثمر المباشر والمؤسّسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة. ويستخدم هذا التعريف الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر، في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات، وكذلك البيانات الواردة في تقارير الاستثمار العالمي، التي تصدر عن الجهات الدولية المعنية[2].

المطلب الثاني: جهود الدول العربية في جذبالاستثمار

أ- مناخ الاستثمار في الدول العربيةإن مناخ الاستثمار بمجمله، يتكون من عدّة عوامل تتأثر بعناصر خارجية، تشمل الموقع الجغرافي، الثروة الطبيعية، عدد السكان الذي يحدّد حجم السوق والذوق الاستهلاكي المحلّي، وهذه العناصر تصعب السيطرة عليها مباشرة، ومجموعة من العناصر الداخلية، التي ترتبط بوضع السياسات الحكومية ونوعية إجراءاتها، والتي تعتبر العنصر الأساسي لتحديد مدى ملائمة مناخ الاستثمار، وهذه يمكن التحكّم فيها من خلال التزام الدول بأفضل الممارسات. ومن هنا

---

[1]_محمد مطر، **إدارة الاستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات العملية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط 2، 1999، ص ص 8،9.

[2]_المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار**، التقرير السنوي 2016، ص 20.

كانت المسؤولية القطرية المباشرة للحكومات لخلق مناخ استثمار ملائم لتعزيز التنافسية وإزالة العوائق التي تؤثّر على الاستثمار الخاص.

ب- جهود الدول العربية في جذب الاستثماريعتبر الاستثمار المباشر إحدى الظواهر الحديثة التي برزت على مسرح العلاقات الاقتصادية الدولية، وقد أصبح معلوما أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تستند إلى حدٍّ كبير على تدفق الاستثمارات واستيعابها في المجالات الإنتاجية، المولّدة للقيمة المضافة، والتي تؤدّي إلى نمو الناتج القومي[1].

وتعاني الاقتصاديات العربية من مجموعة من الاختلالات، تؤثّر بدورها في مستقبل التنمية والتكامل الاقتصادي العربي. ويأتي على رأس تلك الاختلالات[2]:تبديد المدخرات وسوء توزيعها بين الأوعية الادخارية المختلفة، سوء توزيع الدخول والثروات، ممّا يؤثّر على قضية العدالة الاجتماعية، سوء توزيع الاستثمارات على المستوى القطاعي، اتساع الفجوة بين نمو القطاع المالي والعقاري، من ناحية، والقطاعات الإنتاجية السلعية، من جهة أخرى.

إن مناخ جذب الاستثمار في الدول العربية، يعتمد على عدة عوامل ومحدّدات، كالاستقرار السياسي، والقوانين التي لها علاقة بالاستثمار، والحوافز المقدّمة لجلب الاستثمار والممارسات الإدارية والبيروقراطية وعوامل اقتصادية أخرى ككلفة اليد العاملة، الهياكل التحتية، وسائل النقل، وفرة المواد الأولية،...وقد نجحت بعض الدول العربية في تحقيق إنجازات على صعيد جذب الاستثمارات المباشرة، وذلك بفضل عوامل جاذبة، تركّزت في الإصلاحات التي انتهجتها بعض الحكومات العربية في البنية التحتية، والجوانب التشريعية والمؤسّسية، والإجرائية، بما يضفي مزيدًا من المرونة على بيئة ممارسة الأعمال، إضافة إلى ارتفاع معدّلات العائد على الاستثمار في المنطقة.وعلى الرغم من تلك الانجازات، لا تزال حصة المنطقة العربية من الإجمالي العالمي لتلك التدفقات ضئيلة، إذا ما قورنت بحصة الأقاليم الأخرى. حيث لم تبلغ الحجم المنشود في ضوء الاحتياجات التمويلية لدول المنطقة، فضلاً عن التحفظات العديدة على

---

[1]_مروان رشيد، **دور الاستثمارات العربية في مستقبل العلاقات الاقتصادية، دراسة اقتصادية، قانونية**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 1998-1999، ص د .

[2]_محمود عبد الفضيل، **سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية رؤية مستقبلية**، دار العين للنشر، الاسكندرية،2012، ص 52.

التوزيع القطاعي والجغرافي لتلك التدفقات، الأمر الذي يشير إلى وجود بعض العوائق التي لم يتم إزالتها كلّيًا.[1]

فالاقتصاديات العربية تعاني من التدخلات الحكومية، وفقدان المستثمر الثقة بسبب تعدّد الجهات المشرفة على الاستثمار، وكذلك ارتفاع تكلفة المعاملات...الخ.[2]

إن التركيز على العامل السياسي وعلى تطوير القطاع الخاص، يمثل عامل أساسي في البيئة الاستثمارية، ورفع الاقتصاديات العربية إلى المساهمة في الاقتصاد العالمي، إذ لا بد من انتهاج حزمة من السياسات، التي من شأنها الحفاظ على تواصل النمو في الاستثمارات الواردة، وخاصة تلك التي تعظم القيمة المضافة، وتدعم نقل التكنولوجيا المتقدمة والمهارات الإدارية والفنية، وتضمن توزيعا عادلاً لهذه التدفقات فيما بين مختلف الأقاليم الجغرافية داخل القطر الواحد، وكذلك فيما بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية والفرعية، بما يؤدّي إلى استفادة عدد كبير من مواطني المنطقة من منافع الاستثمار.[3]

المبحثالثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

تدرك الدول العربية فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر في تسريع النمو وتطوير الاقتصاد، وتنمية البنية التحتية، وتوفير فرص العمل للقوى العاملة الوطنية إلى جانب نقل التكنولوجيا والتقنيات الجديدة والمبتكرة، والصناعات المتطوّرة والمهارات والخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية. ومن هذا المنطلق، شهدت الاقتصاديات النامية ومنذ عقد الثمانينات من القرن المنصرم، تحوّلاً في توجهات السياسات الاقتصادية، وكان من أبرز مظاهر هذا التحول، سعي السياسات نحو زيادة درجات التحرّر الاقتصادي لتعميق مستوى التكامل مع الاقتصاد العالمي، فأخذ العديد من هذه الاقتصاديات يتخلّى تدريجيًا عن السياسات الحمائية وسياسات تعويض الاستيراد، ويتحوّل نحو تبنّي سياسات أكثر انفتاحًا، في مجال التجارة والاستثمار، كسياسة تشجيع التصدير، فأدخلت العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار، بهدف تهيئة المناخ الاستثماري

---

[1] _فهد راشد الإبراهيمي، **نحو بيئة جاذبة للاستثمار في الدول العربية**، النشرة الفصلية "ضمان الاستثمار"، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الثالث، يوليو-سبتمبر 2010، ص 03.

[2] _عماد الليثي، **بعد نصف قرن: التكامل الاقتصادي العربي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 107.

[3] _فهد راشد الإبراهيمي، مرجع سبق ذكره، ص 03.

الملائم، لاستقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي، على الرغم من الإدراك بأن ذلك النوع من الاستثمار، لا يشكّل بديلاً عن الاستثمار والادخار المحلّي، بل هو مكمّل له.[1]

وأصبح جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم أهداف السياسات الاقتصادية لدول المنطقة، على اختلاف مستوياتها الاقتصادية.

المطلب الأول. تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية، تراجعًا بنسبة 10% من 44.3 مليار دولار عام 2014، إلى 40 مليار دولار عام 2015، وظلّت قيمة التدفقات ضعيفة مقارنة مع مستواها القياسي الذي بلغ 96.3 مليار دولار عام 2008.

وقد مثّلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 2.3 %من الإجمالي العالمي البالغ 1.76 تريليون دولار. وكانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية شهدت تذبذبًا، خلال السنوات الماضية، حيث ارتفعت بشكل كبير من 0.4 %عام 2000 إلى 6.6 % عام 2009 وهو أعلى مستوى لها، ثم تراجعت مرة أخرى إلى 3.2 %عام 2013، ليبلغ المتوسط العام خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2015 نحو 3.5 %.

خلال العام 2015 تركّز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، في عدد محدود من الدول العربية، حيث استحوذت كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، على نسبة تقارب 48% من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية. فقد تصدّرت الإمارات العربية المتحدة بنحو 11 مليار دولار مسجلة بذلك نسبة 27.5 %، تلتها المملكة العربية السعودية في المركز الثاني بقيمة 8.1 مليار دولار وبنسبة 20.4 %كما جاءتجمهورية مصر العربيةفي المرتبة الثالثة بقيمة 6.9 مليارات دولار وبنسبة 17.3%من الإجمالي العربي، ثم حلّ العراق رابعًا بقيمة 3.5 مليارات دولار مسجلاً بذلك نسبة 8.7%، ثم المملكة المغربية بقيمة 3.2 مليارات دولار أي بنسبة 7.9%. وهذا ما يوضّحه الجدول أدناه رقم 01 الذي يبيّن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية، لعامي 2014 و2015.

---

[1] _فارس رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسيًا في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، عمان، 2008، ص 157.

جدول رقم01: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية(بالمليون دولار) لعامي 2014 و2015.

البيانات / الدولة	التدفّقات لعام 2014	التدفّقات لعام 2015	النسبة من الإجمالي العام 2015(%)	قيمة التغير	نسبة التغير (%)
الإمارات	10.823	10.979	27.5	156	1.44
السعودية	8.012	8.141	20.4	129	1.61
مصر	4.612	6.885	17.3	2.273	49.18
العراق	4.782	3.469	8.7	-1.313	-27.46
المغرب	3.561	3.162	7.9	-399	-11.20
لبنان	2.906	2.341	5.9	-585	-19.44
السودان	1.251	1.737	4.4	486	38.85
الأردن	2.009	1.275	3.2	-734	-36.54
قطر	1.040	1.071	2.7	31	2.98
تونس	1.063	1.002	2.5	-61	-5.74
سلطنة عمان	739	822	2.1	83	11.23
ليبيا	50	726	1.8	676	1352
الصومال	434	516	1.3	82	18.89
موريتانيا	500	495	1.2	-5	-1
الكويت	953	293	0.7	-660	-69.25
جيبوتي	153	124	0.3	-29	-18.95
فلسطين	160	120	0.3	-40	-25
الجزائر	1.507	-587	-1.5	-2.094	-138.95
اليمن	-1.787	-1.191	-3	596	-33.35
البحرين	1.519	-1.463	-3.7	-2.982	-196.31
سورية	-	-	-	-	-
الإجمالي العربي	**44.287**	**39.917**	**100**	**-4.375**	**-9.87**

المصدر: الاونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم 2016، نقلا عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،2016 مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، التقرير السنوي 2016، ص 74.

المطلبالثاني. تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية، قفزة بنسبة 95.60 %، أي منمبلغ 14.5 مليار دولار عام 2014، إلى 28.4 مليار دولار عام 2015. وسجّلت تدفقات الاستثمار الصادرة من الدول العربية، ما نسبته 1.9 %من الإجمالي العالمي البالغ 1474 مليار دولار. ومثّلت كل من دولة الكويت، السعودية،الإمارات وقطر

المصادر الرئيسية للتدفقات الصادرة من الدول العربية مسجلة نسبة 85.3 % لعام 2015، حيث تصدّرت دولة الإمارات القائمة بقيمة 9.3 مليارات دولار، أي بنسبة بلغت 32.7%، تلتها السعودية بقيمة 5.5 مليارات دولار وبنسبة 19.5%، ثم الكويت في المرتبة الثالثة عربيًا بقيمة 5.4 مليارات دولار وبنسبة 19 %، ثم بقية الدول الأخرى بقيم ونسبمختلفتيْن. والجدول رقم 02 أدناه يوضح تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية لعامي 2014 و2015.

جدول رقم 02: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية(بالمليون دولار) لعامي 2014 و2015.

البيانات / الدولة	التدفّقات لعام 2014	التدفّقات لعام 2015	النسبة من الإجمالي العام 2015(%)	قيمة التغير	نسبة التغير (%)
الإمارات	9.019	9.264	32.7	245	2.72
السعودية	5.396	5.520	19.5	124	2.30
الكويت	-10.468	5.407	19	15.875	-151.65
قطر	6.748	4.023	14.2	-2.725	-40.38
ليبيا	78	864	3	786	1007.69
سلطنة عمان	1.670	855	3	-815	-48.80
المغرب	436	649	2.3	213	48.85
لبنان	1.213	619	2.2	-594	-48.97
البحرين	-394	497	1.8	891	-36.77
فلسطين	188	185	0.7	-3	-1.60
مصر	253	182	0.7	-71	-28.06
العراق	242	153	0.5	-89	-36.78
الجزائر	-18	103	0.12	121	-672.22
تونس	22	33	0.1	11	50.00
موريتانيا	30	15	0.05	-15	-50.00
اليمن	12	8	0.03	-4	-33.33
الاردن	83	1	0.0	-82	-98.80
جيبوتي	-	-	-	-	-
السودان	-	-	-	-	-
سورية	-	-	-	-	-
الصومال	-	-	-	-	-
الإجمالي	**14.510**	**28.378**	**100**	**13.868**	**95.60**

المصدر: الاونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم 2016، نقلا عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،2016 مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، التقرير السنوي 2016،ص79.

المبحثالثالث: الاستثمار العربي البيني كأداة لتعزيز مسار التكامل الاقتصادي العربي.

المطلب الأول: الاستثمارات والمشاريع العربية البينيةوعوائقها

تمثّل الاستثمارات العربية البينية، أداة أساسية للوصول إلى التكامل الاقتصادي، لذلك يجب توفير مجموعة من العوامل المشجّعة للاستثمار البيني، إضافة إلى الانتقال من مجرد تحرير التجارة إلى وضع استثمارات عربية مشتركة، عن طريق تنمية هذه الأخيرة، ووضع إستراتيجية للتكامل الاقتصادي العربي.

1- **لمحة حول الاستثمارات العربية البينية:** الاستثمارات العربية البينية هي تلك التدفقات التي يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعيون أو مؤسسات عربية معنوية من خارج الدول العربية المضيفة، توظف في مشاريع استثمارية خاصة أو عامة أو مختلطة، تدار على أسس تجارية.

والاستثمارات العربية البينية تشكّل دعامة قوية للتنمية في الوطن العربي، وترتكز على عدة عناصر أساسية، أهمها:وفرة الفرص الاستثمارية، ومدى القدرة على الترويج لها، ملاءمة المناخ الاستثماري.

وبالرغم من أن الدول العربية بذلت جهودًا كبيرة، ومازالت تبذلها لأجل تحسين مناخ الاستثمار فيها، إلاّ أن ذلك لم يكن له انعكاسات إيجابية تعكس زيادة الاستثمارات العربية البينية، في ظلّ حقيقة تتّسم بهجرة الأموال العربية إلى الخارج، ففي الوقت الذي نسجّل فيه ضعف التدفقات المالية العربية في الاستثمارات داخلها، كانت هناك المليارات من الدولارات تهجر المنطقة العربية لتستقرّ في الدول الغربية.

أمّا عن تدفّق الاستثمارات العربية البينية، فتشير الإحصائيات لعام 2016، إلى أن الأردن، الجزائر، العراق، مصر، والمغرب، نجحت في استقطاب استثمارات عربية مباشرة بلغ إجمالها خلال عام 2015 نحو 3589 ملايين دولار. والجدول رقم 03 أدناه يوضّح تدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشر ة الواردة إلى خمس دول عربية، لعام 2015.

جدول رقم 03 يبين تدفقات الاستثمارات العربية المباشرة الواردة إلى 5 دول عربية (بالمليون دولار)،لعام 2015.

الوجهة / المصدر	الأردن	الجزائر	العراق	المغرب	مصر	الإجمالي
الأردن	0.0	4.7	23	42.69	22	92.3
الإمارات	23	57.9	349	514.3	401.2	1.345.4
البحرين	107.1	0.0	0.0	0.0	193.7	300.8
تونس	0.0	3.7	0.0	2.5	6.7	12.9

الجزائر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جيبوتي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السعودية	17.6	0.0	0.0	253.2	284.4	555.2
السودان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.8	0.8
سورية	17.9	7.4	0.0	0.0	0.0	25.3
الصومال	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
العراق	46.7	0.0	0.0	0.0	0.0	46.7
سلطنة عمان	0.0	0.0	0.0	0.3	13.4	13.7
فلسطين	0.1	15.8	0.0	0.0	0.0	15.9
قطر	0.4	0.0	0.0	102.6	109.1	212.1
الكويت	42.9	0.0	9.0	46.1	129.6	227.6
لبنان	0.03	26.4	245	6.9	87.7	366.0
ليبيا	3	0.0	0.0	2.5	11.6	17.1
مصر	0.9	10.4	0.0	34.7	0.0	46.0
المغرب	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
موريتانيا	0.0	0.0	0.0	0.5	0.0	0.5
اليمن	0.0	0.0	0.0	0.4	2.5	2.9
أخرى	0.8	58.6	23	67.1	158.4	307.9
الإجمالي	**260.4**	**184.8**	**649**	**1073.79**	**1.421.10**	**3.589.19**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،2016 مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، التقرير السنوي 2016، ص81.

ومن خلال الجدول أعلاه تشير البيانات إلى أن مصر استحوذت على نسبة 39.5%، من الاستثمارات العربية الواردة المرصودة من قبل الدول الخمس لعام 2015، تلتها المغرب بنسبة بلغت 29.9%، ثم العراق بنسبة 18%، ثم الأردن بنسبة 7.25 % وثم الجزائر بنسبة 5.1 %.

وفي المقابل، حسب بيانات الجدول، جاءت الإمارات كأكبر مساهم في الاستثمارات العربية في تلك الدول لعام 2015 بقيمة 1345.4 مليون دولار، مسجلة بذلك نسبة 37.5 %، تلتها السعودية بنسبة 15.5 %، ثم لبنان بنسبة 10.2 % وثم البحرين بنسبة 8.4 %.

أما قطاعيًا، فقد استحوذ قطاع الخدمات في الأردن، الجزائر، العراق، مصر والمغرب على نسبة 84.4 % من التدفقات الاستثمارية العربية البينية لعام 2015، تلاه قطاع الصناعة بنسبة 15.4 % وأخيرًا قطاع الزراعة بنسبة ضئيلة جدًّا تمثل 0.2 %.

2- **المشاريع الاستثمارية العربية البينية:** استنادًا إلى احصائيات "أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر"(FDI Marckets) نستخلص من البيانات الخاصة بالدول العربية، أنه

قدّرت قيمة التكلفة الإجمالية لمشروعات الاستثمارات العربية البينية، خلال الفترة ما بين 2003 وشهر أفريل 2016، بما يزيد على 310 مليارات دولار مسجّلة بذلك انخفاضًا بمبلغ 60 مليار دولار، أي بنسبة 16.2 % مقارنة مع 370 مليار دولار بنهاية شهر أفريل 2016. ويعود هذا التراجع في رصيد الاستثمارات العربية البينية التي عرفت انخفاضا كبيرا في أرصدة الاستثمارات في عدّة دول.والجدول رقم 04 أدناه يترجم ذلك ويعطي تفاصيل أدق بالأرقام حول إجمالي الاستثمارات العربية البينية المنفَّذة (التكلفة الإجمالية للمشروعات).

الجدول رقم 04:إجمالي الاستثمارات العربية البينية المنفذة (التكلفة الإجمالية للمشروعات) بالمليون دولار،مابين عامي 2003 وشهر أفريل 2016.

الوجهة / المصدر	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سوريا	الصومال	العراق	سلطنة عمان	فلسطين	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	الإجمالي
الأردن	---	973	71		67		838	6	36		773	79	127	35	39	15		323	25			3.407
الإمارات	15.447	---	7.148	839	15.280	1.695	18.983	136	3.875	11	14.563	3.449	15	7.945	2.724	7.308	874	41.409	13.613	15	596	155.925
البحرين	1.987	1.199	----	6.000		150	925	150	178		152	504		2.871	118	94	20.181	3.733	197		178	38.617
تونس		6	---		1.140	22	104					22		45			345	32	25			1.741
الجزائر				117	-----						45										850	1.012
جيبوتي						----				150												150
السعودية	2.603	6.440	1.099	61	933		----	135	420	150	115	558		108	93	1.836	67	2.490	434		557	18.099
السودان					11			----														11
سوريا		111							----									112				223
الصومال										---												
العراق	16	127									---					15						158
سلطنة عمان	13	302	189		2		823			163		---		105	43	13	7	17			178	1.855
فلسطين		315												---								315
قطر	359	1.200	21	245	2.150	865	3.854	1.056	452			2.841	1.050	---	131	105	388	14.769	105	11	808	30.410
الكويت	1.121	7.269	7.206	271		865	2.598	19	5.099		851	1.585		731	---	2.026	139	5.771	887	28	601	37.067
لبنان	161	1.172	28	11	63		133	228	283		3.729	79		80	18	---	11	217	11			6.224
ليبيا		10			321												---	22				353
مصر	1.178	966	37	19	4.178		3.113	1.798	296		633	411		335	7	15	382	---	155		42	13.565
المغرب		42		31	129												517		---	11		730
موريتانيا																			---	---		--
اليمن	17	15				11	15		15	11				15			11				---	110
الإجمالي	**22.902**	**20.147**	**15.800**	**7.594**	**24.274**	**3.608**	**31.386**	**3.528**	**10.654**	**485**	**20.861**	**9.528**	**1.192**	**12.270**	**3.173**	**11.427**	**22.911**	**68.906**	**15.452**	**65**	**3.810**	**309.972**

المصدر: أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Marckets)، نقلا عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، التقرير السنوي 2016، ص86

3-عوائق الاستثمارات العربية البينية:يمكن تصنيف هذه العوائق كما يلي:

العوائق الهيكلية، العوائق التشريعية والتنظيمية، العوائق الاقتصادية،العوائق السياسية والاجتماعية.

ونشير أنه ورد في إحدى دراسات البنك الدولي التي شملت 400 شركة من 12 دولة متقدّمة، لدراسة العوامل التي يأخذها المستثمرون بالحسبان في اتخاذ القرارات الاستثمارية في الدول النامية، أن 61 %من المستثمرين يعتبرون أن المخاطر النابعة من أسباب سياسية، تلعب دورًا هامًا في قرارات الاستثمار في البلدان النامية[11].

مع الإشارة إلى أن الدلائل تفيد بأن وزن الاستثمار الأجنبي المباشر في معدّلات الاستثمار العربية كان إيجابيًا، ولكن ليس هناك أيّ أثر ملحوظ على كفاءة الإنتاج، وذلك يعود إلى ضيق الفجوة التكنولوجية بين الشركات الخارجية والمحلية، وطبيعة الاستثمار الذي يسعى وراء الحماية التجارية، ولا يساهم نتيجة لذلك في تحسين توزيع وكفاءة الموارد، وعدم وجود قدرات مؤسسية واقتصادية داعمة. فعلى سبيل المثال: الاستثمار المباشر يحتاج إلى حدٍّ أدنى من التطوّر المالي العربي، يتمثّل بنسبة الائتمان للقطاع الخاص إلى الناتج، تعادل 15 %حتى يكون تأثيره إيجابيًا[12].

المطلب الثاني: آليات تنشيط الاستثمارات العربية البينية لتعزيز مسار التكامل الاقتصادي العربي

إن تفعيل العمل الاستثماري المشترك، كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي، يجب أن ينبثق أوّلًا من إرادة سياسية عربية صادقة، ثم بإيجاد وإنشاء مؤسسات عربية مشتركة للاستثمار، التي تعمل على إقامة هيكل اقتصادي متماسك من خلال العلاقات التي تربط أجزاء هذا الهيكل، وتساهم في تحفيز الاستثمارات وتشغيلها، وتوسيع الطاقة الاستيعابية، التي تدفع نحو المزيد من الاستثمار عن طريق توفير إمكانيات إقامته، وهذا في ظل شروط تسمح أيضًا للبلدان العربية أن تحتكّ بالشركات المتعدّدة الجنسيات، كعلاقة شركة بشركة أخرى مستقلة، أو علاقات تعاون، وشركة قائمة على المصالح الاقتصادية، ممّا يسمح بتنمية المعارف التقنية، والتكنولوجية للشركات العربية، وعلى تفعيل دورها في التقريب بين السياسات الاقتصادية العربية، وتهيئة ظروف حسنة لعمل اقتصادي وسياسي عربي مشترك، بالإضافة إلى آليات أخرى تتّصل بما سبق ذكره، وأهمّها[13]:

أ- اعتماد استراتيجيات إنمائية عربية قطرية وقومية. تسمح وتشجّع على توظيف رؤوس الأموال العربية محلّيًا، بدلًا من تهجيرها إلى البلدان الصناعية، مع تشجيع توظيف هذه الأموال في مشاريع إنمائية، خصوصًا منها الإنتاجية، في القطاعيْن العام والخاص، بدلًا من تمركزها في دعم الميزانيات العمومية للحكومات.

ب- تشجيع فتح مؤسسات مصرفية ومالية، أو فروع لها بين البلدان العربية. بهدف ترقية الاستثمارات العربية القطرية والبينية، مع الاهتمام بتنمية الأسواق المالية القطرية، التي تتميّز بالضعف لأن نسبة أموال المساهمين الاقتصاديين العرب، خصوصًا من القطاع الخاص تمثّل 10 % من الناتج الداخلي الخام، مقابل 30 % في البلدان النامية، و60 % في البلدان الصناعية.

ج-الاستمرار في تحسين بيئة أداء الأعمال ومناخ الاستثمار في الدول العربية، مع التركيز في قوانين الاستثمار لمختلف البلدان العربية على منح للمستثمرين العرب نفس الحوافز التي يمنحها كل بلد لرعاياه بهدف اجتذاب الاستثمارات العربية البينية وتشجيعها. والعمل على إزالة العقبات الإدارية، وتطوير التشريعات الناظمة لهذه العملية، وتحسين

---

[11]_أحمد زكريا صيام، **آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظلّ العولمة**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 3، الجزائر، 2008، ص 93.

[12]_علي توفيق الصادق، علي أحمد البلبل، **جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاديات العربية الواقع والعوامل المحفزة، الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، 2005. ص 195.

[13]_منصوري الزين، **دور الاستثمارات العربية البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي**، الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي، الواقع والآفاق، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 17-19 أفريل 2007، ص ص 220-221.

كفاءة وقدرات الأجهزة المشرفة على نشاط الاستثمار فيها، والسعي لخلق فرص استثمارية جديدة، تشجّع على عودة سريعة للاستثمارات العربية في الخارج.

د- ضرورة التركيز على إقامة صناعة متكاملة الحلقات ذاتيًا، وذلك باعتماد أسلوب التعاقد الصناعي الجزئي فيما بين البلدان العربية، كأسلوب في التنسيق والتكامل الاقتصادي العربي. من خلال تصنيع المكوّنات والأجزاء في عدد من البلدان العربية التي تتوفّر لديها الإمكانية والقدرة التنافسية على ذلك، باعتبار أن مثل هذا الأسلوب، من شأنه أن يعزّز روابط التكامل والتشابك الاقتصادي والصناعي بين البلدان العربية، ويعزّز من القدرة التنافسية للمنتجات التي تتمّ وفق هذا التصوّر.

هـ- إدماج القطاع الخاص في البلدان العربية والاتحادات والمنظّمات غير الحكومية، بعملية التنسيق والتكامل الاقتصادي. من خلال إشراك هذه الجهات في المنظّمات العربية الرسمية ذات الاختصاص، العاملة في إطار جامعة الدول العربية ومؤسّساتها ومنظّماتها المتخصّصة، ولا يقتصر التمثيل فقط على الشخصيات السامية في هذه المنابر.

الخاتمـــــة

من خلال ما جاء في هذا البحث، يمكن استخلاص أن الدول العربية بذلت جهودًا كبيرة، وما زالت تبذلها لأجل تحسين مناخ الاستثمار فيها، إلّا أن ذلك لم يكن له انعكاسات إيجابية تعكس زيادة الاستثمارات العربية البينية، في ظلّ حقيقة تتّسم بهجرة الأموال العربية إلى الخارج. ففي الوقت الذي نسجّل فيه ضعف التدفقات المالية العربية في الاستثمارات داخلها، كانت هناك المليارات من الدولارات تهجر المنطقة العربية، لتستقرّ في الدول الغربية.

تواجه البلدان العربية، منذ فترة، تحدّيات متنوّعة تعوق قدرتها على جذب التدفقات الرأسمالية عمومًا، والاستثمارات الأجنبية المباشرة على وجه الخصوص، ولاسيما بعد الأحداث التي عرفتها منذ نهاية عام 2010. وأن متوسط حصة الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة 2000-2015 لم يتجاوز نسبة 3.5%، وسجلت التدفقات الواردة إلى المنطقة العربية تراجعًا من 44 مليون دولار عام 2014 إلى 40 مليار دولار عام 2015.

وفي هذا السياق تظهر الأهمية القصوى لتحرّك الدول العربية سواء الغنية منها أم الأقل دخلًا لتعزيز جاذبيتها للاستثمارات كمدخل محوري للتكامل الاقتصادي العربي.

النتائـــج: من خلال دراستنا للموضوع، توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها في الآتي :

1. ترصد مؤشرات مناخ الاستثمار في البلدان العربية تحسّنًا في معظمها، كنتيجة لسياسات الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، ومع ذلك فإن بعض تلك المؤشرات تشير إلى أن بيئة الاستثمار في العديد من الدول العربية، لا زالت طاردة وليست جاذبة، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي فيها.

2. استحواذ الدول العربية على نصيب متدنٍ من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، حيث لم يتجاوز نصيبها في أحسن الأحوال نسبة 3.5 % من التدفقات على مستوى العالم.

3. سجلت حركة الاستثمارات العربية البينية، زيادة خلال السنوات الأخيرة، مدفوعة بجملة من العوامل الداخلية والخارجية، التي ساعدت على اتجاه بعض رؤوس الأموال العربية نحو الدول العربية. ومع ذلك فإن تلك الاستثمارات لم تلعب الدور المطلوب منها في دعم مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، كما أن حجم هذه الاستثمارات لا يتناسب مع حجم الأموال العربية المتاحة للاستثمار، التي تميل نحو الهجرة، وتفضل الاستثمار خارج حدود الدول العربية.

4. تعاني الاستثمارات العربية البينية، جملة من العوائق التي تحول دون تناميها، وتعزيز دورها في مسيرة التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.وأهم هذهالعوائق:عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وتغليب ما هو ذاتي "الخلافات السياسية" على ما هو موضوعي "المصالح الاقتصادية".

5. إن الاستثمارات العربية البينية تمثّل الحلقة الرئيسية التي تلتقي عندها كل الحلقات المكونة لمفاصل التكامل الاقتصادي العربي، وسوف تؤدّي إلى تعزيز مسار التكامل العربي، سيّما من خلال تحقيق تشابك في المصالح الاقتصادية بين الدول العربية، بقطاعيْها العام والخاص، الأمر الذي يخلق مصالح مشتركة بينها، تؤدّي إلى تقديم المصالح الاقتصادية على الخلافات السياسية.

التوصيـــات:

في ضوء النتائج المذكورة أعلاه، يمكن استخلاص بعض التوصيات، التي من شأنها زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية، وبالتالي تدعيم دائرة التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، وتتمثّل أهم تلك التوصيات في الآتي:

- ✓تحسين بيئة أداء الأعمال ومناخ الاستثمار وإزالة العقبات الإدارية، وتطوير التشريعات الناظمة لها، التجانس بين تلك القوانين والأنظمة.
- ✓تسهيل حركة رؤوس الأموال العربية، والاهتمام بدرجة رئيسية برؤوس الأموال المهاجرة، وإعطائها الأفضلية والأولوية، بالمقارنة مع رؤوس الأموال الأجنبية.
- ✓تعظيم مجالات الاستثمار الداخلي لبناء قاعدة إنتاجية عربية كبيرة، بترسيخ الأموال العربية في المنطقة.
- ✓الاستثمار في ربط وتكامل الشبكات التي تستند عليها التجارة، وانتقال عوامل الإنتاج وتدفقات رؤوس الأموال والاستثمار المباشر.

المراجـــع

1. سعيد النجار، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1991.
2. عماد الليثي، بعد نصف قرن، التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
3. محمد مطر، إدارة الاستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات العملية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
4. ميلودي أبو بكر، اختيار الاستثمار وتقييم المشروعات، دار الآفاق، الجزائر، 2003.
5. 4فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيًا في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، عمان، 2008.
6. مروان رشيد، دور الاستثمارات العربية في مستقبل العلاقات الاقتصادية، دراسة اقتصادية، قانونية، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 1998-1999.
7. أحمد زكريا صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، الجزائر،جوان 2005.
8. التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات: 2013- 2014- 2015.
9. التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، 2016.
10. سعدون بوكابوس، فارس فضيل، اقتصاديات الدول العربية بين إشكالية التهميش المالي والأموال المهاجرة، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، العدد 6، جويلية 2005.
11. فهد راشد الإبراهيمي، نحو بيئة جاذبة للاستثمار في الدول العربية، النشرة الفصلية"ضمان الاستثمار"، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الثالث، يوليو- سبتمبر 2010.
12. قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) 2014..